مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٥٧

الخميس، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، الساعة ١١/٤٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فلوسفيتش	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد دا غاما
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيدة إنسيرا
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد عبد العزيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1997/237)

97-85306

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1997/237)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ليبريا وهولندا، يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بول (ليبريا) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد بيرتيلينغ (هولندا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوارد في الوثيقة S/1997/237.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1997/254، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

المتكلم الأول هو ممثل ليبريا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل ما يزيد قليلا عن ست سنوات، أصدر هذا المجلس بيانه الأول بشأن الحالة في ليبريا. وفي ذلك الوقت، عبَّر الوفد الليبري عن أسفه لأن المجلس انتظر أكثر من عام حتى يتخذ إجراء بشأن طلب سابق بأن تتدخل الأمم المتحدة. ويرجع ذلك التأخير، جزئيا، إلى الحكم في الميثاق الذي يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وقد طلب وفدي إجراء مراجعة لذلك الحكم من الميثاق حتى يتسنى للمنظمة أن تستجيب استجابة فعالة لحالات الصراع التي تستتبع انتهاك حقوق الإنسان الأساسية أو التي تتطلب تدخل الأمم المتحدة على أسس إنسانية.

واليوم، بفضل الدور الاستباقي للأمم المتحدة في حل الصراع، يحظى الصراع الليبري، وغيره من الصراعات المماثلة، الاهتمام الذي يستحقه من هذه المنظمة.

ويود وفد ليبريا أن يشكر الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على تقريره المرحلي الثاني والعشرين عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوارد في الوثيقة S/1997/237 الصادر بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧. والحكومة الليبرية والشعب الليبري يمتدحانه على الدينامية التي جلبها إلى منصبه الجديد وعلى مبادراته الشخصية دعما لعملية السلام الليبرية. وإن عقده، في مقر الأمم المتحدة، بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، الاجتماع الوزاري الثاني للمؤتمر الاستثنائي المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا شاهد على التزامه المستمر بالسلام في ليبريا، وهو أمر نقدره تقديرا عميقا.

وإن التقرير، وهو أحد أهم التقارير التي تعرض على هذا المجلس منذ بدء الأزمة المدنية قبل أكثر من سبع سنوات، يتيح الأمل ببداية جديدة - إعادة بعث الأمة الليبرية. ووفقا للتقرير، من المقرر أن تجرى بعد زهاء ٦٤ يوما من الآن انتخابات حرة نزيهة وديمقراطية في ليبريا، يتبعها بعد ١٥ يوما الاحتفال بتنصيب حكومة جديدة. وهذا الإنجاز الهام سيسدل الستار على فصل حزين ومؤلم جدا من تاريخ البلد.

وفي ٢٦ تموز/يوليه - بعد زهاء ١٢٠ يوما من الآن - ستحتفل ليبريا بعيدها الـ ١٥٠ باعتبارها دولة حرة مستقلة ذات سيادة. ولذلك فإن هذا وقت ميمون جدا بالنسبة لليبريا. ويمكن القول حقا إنه في حين أن ليبريا بلد قديم - عمره زهاء ١٥٠ سنة - فإن البذرة التي سنبذرها في ٣٠ أيار/مايو ستؤدي فيما نأمل إلى بناء دولة جديدة بعد عقود كثيرة من النضال لتصحيح المظالم

السابقة وإيجاد هوية وطنية واعتراف عالمي بين الليبريين بمصيرهم المشترك.

وهذه الحالة المشجعة ترجع بشكل مباشر إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا ليس لأن رعاياها قد ضحوا بدمائهم فحسب بل أيضا لأن تلك الدول أنفقت موارد مالية ضخمة للمساعدة في صنع السلام في ليبريا. كما أن هذه الحالة المشجعة تعزى أيضا إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والدعم الدولي الواسع الموجود حاليا لمبادرة السلام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا الجهد الرائد للمنطقة دون الإقليمية أبرز الفصل الثامن من الميثاق وأثبت أن البلدان، إذا توفرت لديها الإرادة السياسية المطلوبة، يمكنها أن تعمل بشكل حاسم لتحقيق بعض الأهداف النبيلة للميثاق. ونحن نوجه الشكر لكل دولة من هذه الدول ولكل منظمة من هذه المنظمات.

إن تقرير الأمين العام يوجز المساعدة المطلوبة من المجتمع الدولي من أجل جعل موعد إجراء الانتخابات الديمقراطية، ألا وهو ٣٠ أيار/مايو، حقيقة واقعة. أولا، ينبغي توفير الموارد لوزع الكتائب الثلاث الإضافية لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا من شأنه أن يسمح بوزع فريق الرصد في جميع أنحاء البلد، وهذا مستلزم أولي لضمان حرية التنقل وحرية التعبير واشتراك الناخبين دون خوف. وثانيا، ينبغي مساعدة العدد الكبير من الناخبين المؤهلين المقيمين حاليا كلاجئين في بلدان مجاورة على العودة إلى الوطن قبل الانتخابات. ويلزم توفير الموارد من أجل إعادتهم الطوعية إلى الوطن. وثالثا، يحتاج فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى دعم تقني إضافي خصوصا مستلزمات طبية وقطع غيار ومعدات مكافحة الشغب. ورابعا، مطلوب تقديم المساعدة لإعادة تشكيل القوات المسلحة والوحدات شبه العسكرية الليبرية في ضوء نية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لسحب فريق الرصد التابع لها من ليبريا بعد ستة أشهر من إجراء الانتخابات.

ويوجه الوفد الليبري نداء عاجلا بالوفاء بهذه الاحتياجات وذلك للسماح بعملية السلام بتحقيق هدفها المنشود ألا وهو استعادة الحكم الديمقراطي في ليبريا.

وإن مجلس الدولة ورئيسته السيدة روث ساندو بري، وكذلك المجتمع المدني، ملتزمان التزاما تاما باستعادة السلام وسلطة القانون في ليبريا. ومع أن بعض المسائل المُعلَّقة، مثل لجنة الانتخابات المعاد تشكيلها والمحكمة العليا، لم تُحسم تماما، فإنه يجب ألا يُنظر إليها بوصفها مشاكل لا يمكن تخطيها. فشعب ليبريا الذي عانى طويلا قد ضحى بالكثير من أجل ضمان أن تكون عملية السلام عملية لا رجعة فيها، ولن يسمح لأي شيء أو لأي كان بإدامة معاناته. ومع ذلك، فإنه يعي أيضا أن السلم الدائم لا يمكن ضمانه في التحليل الأخير إلا إذا كانت العملية الانتخابية ذات مصداقية وقبول لدى الغالبية الساحقة.

وفي هذا الصدد، فإن الإطار الأساسي الذي وضعه الأمين العام لإجراء الانتخابات في ليبريا - والذي وافقت عليه الأطراف الليبرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - هو المتطلب الأساسي لتحقيق سلام دائم في ليبريا. وإن تنفيذه التام سيسمح للشعب الليبري باختيار زعمائه في إطار ظروف يجب أن يعلن عنها الجميع، بما في ذلك المجتمع الدولي، تتسم بالحرية والنزاهة. ولهذا فإن وفد ليبريا يؤيد تأييدا تاما اعتماد مشروع القرار المعروض على المجلس الآن وينضم إلى النداء الموجه إلى المجتمع الدولي بتقديم التأييد غير المشروط لتنفيذ الإطار الانتخابي.

وبفضل العلي العظيم، عندما ينعقد مجلس الأمن مرة أخرى في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أو قبل ذلك، لينظر في ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، فإن ذلك سيكون في ظل ظروف أفضل، إذ أن حكومة منتخبة على النحو المطلوب ستكون قد تسلمت مقاليد الأمور في ليبريا. وهذا التوقع يتشاطره جميع الليبريين، وأن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة الرئيس ساني أباشا رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وكذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تشعر باعتزاز خاص، نظرا إلى أن اسهاماتها ودعمها المتواصل ستكون قد ضمنت تحقيقه.

وفي هذا الوقت الذي يقدم فرصة كبرى للسلام وبعث الأمة الليبرية من جديد، يأمل وفد بلادي أن يتمكن من مواصلة التعويل على النية الحسنة والتأييد من جانب الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي ممثل هولندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيرتلنغ (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يُشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والدول المنتسبة التالية - بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - تؤيد هذا البيان. وكذلك تؤيد النرويج هذا البيان.

يُقرر المجلس اليوم ما يؤمل أن يكون التمديد الأخير لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، قبل إجراء الانتخابات في ليبريا، ويود الاتحاد الأوروبي، في هذه المناسبة، أن يبرز مرة أخرى الأهمية التي نعلقها على التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للنزاع المدمر الذي استعر في ليبريا لوقت طال لأمد طويل جدا الآن.

ونود أن نهنئ الشعب الليبري على التقدم الكبير الذي أحرزه مؤخرا في عملية السلام. فالحالة الأمنية قد تحسَّنت وتناقصت أعمال العنف ضد المدنيين. وعملية نزع السلاح وتسريح الجيش يجريان إلى حد كبير وفقا لاتفاق أبوجا؛ ويُعاد إنعاش المجتمع المدني ويُعاد تنشيط الأحزاب السياسية؛ ويمكن لوكالات المساعدة الإنسانية أن تصل الآن إلى معظم أنحاء البلد؛ واستؤنفت الاجتماعات الوزارية للحكومة المؤقتة الانتقالية الليبرية؛ وتم البدء بإصلاح قوة الشرطة. وبالرغم من أننا ندرك الأخطار التي لا تزال تهدد العملية، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن

> "... فرص السلام في ليبريا تبدو الآن أكثر تبشيرا بالخير منها في أي وقت مضى منذ بدء الحرب الأهلية". (S/1997/237، الفقرة ٦٤)

ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما العملية الانتخابية التي حددها الليبريون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أساس توصيات لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذه التوصيات حظيت بتأييد رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاجتماع الوزاري الثاني للمؤتمر الاستثنائي المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا، والمعقود في نيويورك في ٢٠ شباط/ فبراير. ونرحب بحقيقة أن العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا قد وصل الآن إلى كامل قوامه المأذون به، وإن يكن صغيرا، ونؤيد اقتراح الأمين العام بتعزيز الوحدة الانتخابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وينبغي بذل كل الجهود لإتاحة المجال أمام أكبر عدد ممكن من اللاجئين الليبريين لتسجيل أسمائهم والإدلاء بأصواتهم. ويشير الاتحاد في هذا الصدد إلى ضرورة تحقيق العودة الطوعية في أقصر وقت ممكن.

وبما أن الجدول الزمني لإجراء الانتخابات ضيق للغاية فإننا نتطلع إلى إنشاء لجنة جديدة مستقلة للانتخابات في ٢ نيسان/أبريل؛ ونأمل في أن تلي ذلك فورا المحكمة العليا المعاد تشكيلها. وفي هذه المرحلة الحرجة، فإن من الأهمية القصوى التقيد الصارم بالجدول الزمني المتفق عليه - أي وضع القانون الانتخابي والأنظمة الانتخابية بنهاية آذار/ مارس، وتسجيل الناخبين في نيسان/أبريل، وبدء الحملة الانتخابية في أيار/ مايو. وبشرط احترام الجدول الزمني، يؤكد الاتحاد الأوروبي على استعداده لتقديم المساعدة المالية والتقنية للعملية الانتخابية. ومن خلال التمويل الأوروبي، تم بالفعل إجراء دراسة تتعلق بالتحضيرات للانتخابات. وينوي الاتحاد الأوروبي أيضا أن يُرسل فريقا من مراقبي الانتخابات إلى ليبريا.

خلال مدة شهرين فقط سيصوت شعب ليبريا لكي ينتخب بحرية رئيسه وبرلمانه. وفي نيسان/أبريل الماضي، لم نكن نتجرأ على الحلم بأن يبرز اليوم أفق حقيقي لإجراء انتخابات بهذه السرعة. وأن ليبريا والمجتمع الدولي يدينان بذلك إلى حد كبير للجهود الدؤوبة المبذولة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورؤسائها المتوالين، ولفريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية ولقائد القوة، ولبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وللممثل الخاص للأمين العام. وعملت وكالات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية على إبقاء الليبريين على قيد الحياة وحافظت على جذوة آمالهم أثناء محنتهم. وقدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إسهامات مالية كبيرة في عملية السلام. وأن زيادة قوام فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية ستمكنه من الاضطلاع بدور حاسم في توفير بيئة آمنة لإجراء الانتخابات. والتفاهم الواضح بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أمر مطلوب في هذا الصدد. وكذلك تم تقديم إسهامات أوروبية هامة لإعادة دمج الجنود في المجتمع المدني في أعقاب عملية تسريحهم. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على أهمية وضع ترتيبات فورية لعودة الجنود السابقين من الأطفال إلى أسرهم وإعادة دمجهم في المجتمع. وقد اكتسبت البرامج الانتقالية زخما، إلا أنه ينبغي تعزيزها على نحو أكبر.

ويجب علينا جميعا أن نعمل بأقصى ما لدينا من قدرات لكي تتكلل عملية السلام بالنجاح الحاسم الذي ما برحنا نسعى إليه طيلة عدة سنوات الآن. إلا أن الشعب الليبري نفسه هو الذي يتحمل المسؤولية الأخيرة عن النجاح أو الفشل. ولذلك فإننا نحث جميع الليبريين، وبخاصة قادتهم، على التعاون في إجراء الانتخابات وفي عملية السلام ككل، واحترام حقوق الإنسان، وتسهيل المساعدة الإنسانية والعمل على تحقيق المزيد من نزع السلاح والمصالحة الحقيقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستصوت فرنسا مؤيدة مشروع القرار المعروض على المجلس. ويسعى هذا النص إلى تمديد ولاية بعث مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ونأمل أن يكون هذا هو التمديد الأخير.

لقد أحرز تقدم كبير منذ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقبل عام تقريبا، وبعد أعمال النهب التي وقعت في مونروفيا، بدت الحالة تبعث على اليأس. وفي أعقاب هذه الأحداث المأساوية وقع اتفاق جديد في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس. وعلى أساس ذلك الاتفاق، بدأ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر نزع سلاح الفصائل، وهي مرحلة لازمة بدرجة كبيرة. وقد أكملت تلك العملية بنجاح في ٩ شباط/فبراير. وستكون المرحلة التالية إجراء الانتخابات في ٣٠ أيار/ مايو، مما سيؤدي إلى إقامة حكومة جديدة في ١٥حزيران/يونيه. وعند انقضاء ولاية البعثة لا بد من تنفيذ اتفاق السلام برمته، وهو اتفاق وقعت عليه الفصائل من حيث المبدأ.

وقد حققنا هذه النتائج الإيجابية ليس فقط بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بل أيضا بفضل العمل الممتاز الذي أنجزته على الطبيعة قوة المراقبة الأفريقية. ونشيد أيضا بالتفاني الذي أنجز به ممثل الأمين العام بعثته. إن جميع هذه الجهود قد حسنت من حالة الأمن في البلد وهذا شرط أساسي لاستعادة الثقة وإتمام عملية السلام.

وللمرة الأولى تبدو الانتخابات التي تشكل، كما أشرت آنفا، المرحلة التالية، هدفا يمكن تحقيقه. وقد اجتمعت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونروفيا يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ لوضع إطار انتخابي مع مجلس الدولة. ونأمل أن تُحترم هذه العملية احتراما صارما.

غير أن الجدول الزمني للانتخابات يمكن أن يكون ضيقا للغاية كما ذكر عن حق الأمين العام. ولهذا السبب نلاحظ مع القلق أن اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات لم تتمكن من تسمية رئيسها كما كان مقررا. ونأمل في التغلب على هذه الصعوبة في وقت لا يتجاوز ٢ نيسان/أبريل ليتسنى سن قانون الانتخابات في الوقت المحدد. ومن ثم يجب وضع الأسماء على القوائم الانتخابية خلال شهر نيسان/أبريل وتنظيم الحملة الانتخابية في أيار/مايو.

ويجب على جميع أبناء ليبريا، وخاصة قادة الفصائل السابقة، بذل الجهود اللازمة حتى تكون الانتخابات نزيهة ومنصفة. ونحن من جانبنا على استعداد لتأييد الدور الذي تعتزم الأمم المتحدة القيام به في إجراء الانتخابات. وهذا هو الذي يجعلنا راضين لأن مشروع القرار يؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بالمهام التي توكل إلى البعثة في تلك المناسبة.

وبطبيعة الحال فإن استعادة الديمقراطية في ليبريا لن تعدو أن تكون مرحلة على طريق الاستقرار. إن برامج تسريح المقاتلين السابقين، وعودة اللاجئين الذين ليس بوسعهم العودة قبل إجراء الانتخابات، وإعادة دمج هؤلاء اللاجئين في الحياة الاقتصادية في البلد هي في رأينا مهام جوهرية بنفس القدر. إن فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي تساعد في تعبئة موارد كبيرة للتصدي لهذه الصعوبات. ونأمل ألا تذهب هذه الجهود أدراج الرياح.

السيد عبد العزيز (مصر): يأتي نظر المجلس اليوم في الوضع في ليبريا متزامنا مع الآمال التي أنعشتها نتائج الاجتماع الأخير للجنة التسعة التابعة لدول المجموعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على المستوى الوزاري في مونروفيا يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير في أن تفي الأطراف الليبرية بالتزاماتها نحو تنفيذ اتفاق أبوجا للتسوية السلمية في ليبريا وتغليب الاعتبارات الوطنية ومصلحة الشعب الليبري فوق كل ما عداها من اعتبارات. وتضمن تقرير الأمين العام الأخير ملاحظات إيجابية في معظمها أهمها:

زيادة القوام العسكري لفريق الرصد التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكوموج) بقوات جديدة من مالي وغانا، وإتمام عملية نزع أسلحة الفصائل، والجدية التامة من قبل الإيكوموج في عمليات التفتيش لضبط ما تبقى من أسلحة في يد الفصائل؛ وقيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتعاون مع الأمم المتحدة ببلورة إطار للعملية الانتخابية في ليبريا، التي تأكدت إمكانية عقدها في موعدها المقرر في ٣٠ أيار/مايو المقبل، مع ما يتضمنه ذلك من إعادة تنشيط الأحزاب السياسية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت الفترة الأخيرة تحركا إيجابيا آخر نرحب به، وهو التفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة وتجمع الإيكواس حول المساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة لتنظيم الانتخابات. وفي هذا السياق أود أن أشير إلى تأييدنا التام لتوصيات الأمين العام حول سُبل تعزيز حجم ودور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في المستقبل.

لقد بذلت دول الإيكواس خلال السنوات الست الماضية جهودا تستحق التشجيع والدعم، ولعل قرارها الأخير بزيادة عدد قوة الإيكوموج وفاعليتها - رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول الإيكواس - دليل كاف على مدى تصميم تلك الدول على المضي قدما في سعيها لإحلال السلام في ليبريا، ودليل آخر على مدى كفاءة الترتيبات الإقليمية في لعب دورها الرئيسي. إلا أن قيام الإيكواس بهذا الدور يتطلب الدعم من المجتمع الدولي لليبريا والإيكواس. وفي هذا الصدد، فإننا نتوجه بالشكر إلى الدول التي قدمت الدعم المالي والفني للإيكوموج ولصندوق الأمم المتحدة الخاص بليبريا. ونعرب عن أملنا في أن يستمر هذا الدعم بما يمكن إيكواس وإيكوموج من القيام بمهامهما على الوجه الأكمل.

ويؤيد وفد مصر مشروع القرار المطروح على المجلس بمد ولاية البعثة ثلاثة أشهر إضافية حتى نهاية حزيران/يونيه القادم، وسيصوت لصالحه اقتناعا منا بأن التسوية في ليبريا قد دخلت منعطفا حاسما. ونأمل أن تأتي التطورات بما يعزز الآمال في عقد الانتخابات في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ كما هو مقرر، وأن تتعاون القيادات الليبرية في الإعداد المناسب لعقدها، بما في ذلك إنشاء لجنة قومية مستقلة على غرار التجربة الناجحة التي شهدتها سيراليون.

وأخيرا أود أن أشير إلى أن أمام ليبريا طريقا طويلا حتى بعد عقد الانتخابات فما زال أمامها مهام عسيرة أهمها استيعاب نحو ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ ليبيري مشردين حاليا في دول الجوار؛ وإدماج الجنود المسرحين في الحياة المدنية؛ وإعادة بناء هياكل الدولة وبنيتها الأساسية التي دمرتها الحرب، بما في ذلك إنشاء المحكمة العليا وغيرها من المهام. إلا أن المجتمع الدولي الذي وقف بجانب ليبريا في محنتها وقت الحرب، من المؤكد أن يدعمها وقت السلم حتى تستعيد ليبريا مكانتها الإقليمية والدولية.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيصوت الوفد الصيني مؤيدا لمشروع القرار المعروض على المجلس. ونؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ثلاثة أشهر. ونؤيد أيضا دورا إيجابيا أكثر للأمم المتحدة في ليبريا، دعما لعملية السلام في ليبريا، ونؤيد الجهود التي لا تكل التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لحل المسألة الليبرية.

ونحن نشعر بالتشجيع إزاء التقدم الرئيسي المحرز مؤخرا في عملية السلام في ليبريا. إن نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين في مختلف الفصائل الليبرية عنصر رئيسي في عملية السلام وشرط مسبق هام للإجراء السلس لانتخابات عامة في ليبريا. ونقدر حسن النية السياسي الأخير والإجراءات الإيجابية المتخذة من جانب مختلف الفصائل في ليبريا.

وتكمن التسوية النهائية لقضية ليبريا، كما قال الممثل الدائم لليبريا، في أيدي الشعب الليبري ذاته. وهذا يتطلب شعورا قويا بالمسؤولية السياسية من جانب زعماء مختلف الفصائل في ليبريا بما يتفق مع مصالح بلدهم وشعبهم.

لقد دخلت عملية السلام في ليبريا مرحلتها الهامة الأخيرة. ونأمل أن تواصل مختلف الأطراف في ليبريا

بذل جهودها وأن تعجل من استكمال جميع المهام في المجالات العسكرية الواردة في اتفاق أبوجا وأنها ستجري مشاورات مخلصة وستحل الخلافات التي لا تزال قائمة في العمل التحضيري للانتخابات، حتى يمكن أن تجرى الانتخابات وفقا للوقت المحدد في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧.

وستكون الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ليبريا ركنا هاما في عملية السلام في ليبريا، وكذلك في تاريخ ليبريا. ويتوجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يؤيد بنشاط هذه الانتخابات. ونؤيد تحويل تركيز اهتمام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى المساعدة الانتخابية. ولهذا، نناشد جميع الأطراف مساعدة الانتخابات في ليبريا بالموارد البشرية والمادية والمالية.

ولم يكن من الميسور اتخاذ أية خطوة أو تحقيق إنجازات في عملية السلام في ليبريا دون الجهود الضخمة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. لقد تغلبت بلدان تلك الجماعة، طوال السنوات، على مصاعبها المالية الخاصة بها، وقد بذلت جهودا نشيطة، بالرغم من النكسات والشدة، من أجل الوساطة والمساعي الحميدة. وقد أرسلت قوات لحفظ السلام إلى ليبريا وساعدت ذلك البلد على التحرك من الحرب إلى السلم.

لقد أيدت الصين دوما بثبات الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة لحل قضايا المنطقة. ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يقدم المساعدة السياسية والمالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ولفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ويجب تعزيز قدرة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على تقديم المساعدة، وخصوصا الآن الذي تمر عملية السلام في ليبريا فيه بمنعطف حرج حتى يمكنه أن يحقق في يسر ولايته في حفظ السلام، وأن يساعد جميع الأطراف في ليبريا على استكمال عملية السلام.

إن ليبريا، التي خاضت حربا أهلية لمدة سبع سنوات، ستحقق السلم في القريب العاجل. وسيكون هذا حدثا سعيدا لشعب ليبريا، وشعب افريقيا أيضا. وتقدم الصين إلى الشعب الليبري تمنياتها الطيبة والمخلصة. وسنواصل، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، الإسهام حتى تتمكن ليبريا من تحقيق السلم والاستقرار وتدخل في أسرع وقت ممكن في حقبة جديدة من التنمية وإعادة التأهيل.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أعرب ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي منذ دقائق قليلة عن رؤيتنا المشتركة للعملية الليبرية ودعمنا لمشروع القرار المعروض على مجلس الأمن. وتلاحظ البرتغال بارتياح عميق التقدم المحرز أخيرا من أجل توطيد السلم والمصالحة الوطنية في ليبريا. ونرحب بصفة خاصة بالتقدم الملموس في الحالة السياسية والعسكرية، كما وصف في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧.

ونأمل أن يكون التمديد الحالي لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والدور الجديد والهام للبعثة في العملية الانتخابية من الإسهامات الإيجابية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ذلك البلد.

ويؤمن وفدي بقوة بأن استمرار وتعزيز وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا هامان في هذه المرحلة من عملية السلام كما تأكد في تقرير الأمين العام. وفي هذا المضمار، سيكون التعاون المعزز بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عنصرا لازما لنجاح عملية السلام.

واسمحوا لي بأن أرحب ايضا بالاتفاق بين مجلس الدولة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على إطار أساسي لإجراء انتخابات في ليبريا. ونطلب إلى كل من مجلس الدولة الليبري والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا العمل على نحو مشترك، وبطاقة مجددة، من أجل التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق.

تدخل عملية السلام الآن مرحلة جديدة وحيوية. والاختتام المبكر لهذه المرحلة هام لمصداقية كل من عملية السلام وإمكانية إجراء الانتخابات المقبلة. ونؤيد جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ويراودنا وطيد الأمل في أن تتقيد جميع الأطراف بالجدول الزمني المحدد في اتفاق أبوجا. وأؤكد أيضا على الأهمية التي نوليها لإصدار القانون والأنظمة الانتخابية بنهاية آذار/

مارس من هذه السنة، وقيد الناخبين في نيسان/ابريل والحملة الانتخابية في أيار/ مايو.

ونؤيد تأييدا كبيرا شأننا شأن وفود أخرى تعزيز فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ونود أيضا أن نشيد بالدور البالغ الأهمية لقائد ذلك الفريق، في مجال تسريح المقاتلين السابقين من كل الفصائل الليبرية.

وليس تنظيم الانتخابات مهمة سهلة، ولا سيما في بلدان كانت تخوض حربا أهلية. ويجب الوفاء بمتطلبات عديدة بغية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يمكن التحقق منها دوليا في ليبريا. وأود فقط أن أذكر عدة بنود تستحق نظرة متأنية في هذه المرحلة الأساسية من الترتيبات: التشكيل العاجل للجنة الانتخابية المستقلة والمحكمة العليا المشكلة من جديد؛ وقيد الناخبين؛ وعودة اللاجئين - وأود أن أؤكد على أن هذا أمر لا غنى عنه لمصداقية العملية الانتخابية برمتها. ويجب أن تكون إمكانية عدم مشاركة ما يقرب من ٣٠ في المائة من السكان الليبريين في الانتخابات مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وكما ذكرنا في مناسبات أخرى، إننا نؤمن بقوة بأن المسؤولية الأساسية عن السلم والمصالحة الوطنية في ليبريا تقع على عاتق جميع الأطراف الليبرية. ونحث جميع الليبريين على التعاون بالكامل مع عملية السلام، بغية توطيد المصالحة الوطنية والتحرك بعملية نزع السلاح إلى الأمام. ونحث أيضا جميع الزعماء الليبريين على تهيئة ظروف الأمن للجميع. ويعتبر التزامهم باحترام حقوق الإنسان في البلد وتسهيلهم للأنشطة الإنسانية من الأمور التي تكتسي أهمية خاصة.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية القيام بدور هام في ليبريا. ومع ذلك، لا يمكن أن يقتصر دور هذه المنظمات على التنفيذ الصارم للجوانب العسكرية والسياسية لاتفاق السلم. إنها يجب أن تساعد وتعزز جميع الجهود الرامية إلى التخفيف من المصاعب الحالية التي يواجهها الشعب الليبري.

وفي الختام، أود أن أردد النداء إلى المجتمع الدولي بأن يؤيد بنشاط ليس التعمير الاقتصادي والاجتماعي لليبريا فقط ولكن أيضا المؤسسات الليبرية المعنية مباشرة بالحفاظ على القانون والنظام.

وإن مشروع القرار المعروض علينا خطوة في الاتجاه الصحيح.

السيد أوسفلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أولا أن أقول إننا نشاطر تمام المشاطرة الآراء التي أعربت عنها هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي قبل دقائق قليلة بشأن الحالة في ليبريا.

وإن السويد ترحب بالتقدم المحرز في عملية السلام في ليبريا. ومما يدعو الى التشجيع بصورة خاصة هو أن الحالة الأمنية في البلد قد تحسنت، وأنه تحققت انجازات هامة في عملية التسريح.

وإن الانتخابات الوشيكة ستكون خطوة هامة نحو إحلال الديمقراطية في ليبريا. وفي هذا السياق، ترحب السويد بالتوصيات المتعلقة بالإطار الأساسي للانتخابات، مثلما أقرها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بيد أن الجدول الزمني للانتخابات ضيق للغاية. ويتحتم على الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتيسير تنفيذه.

ومن الأهمية بمكان أن تسنح الفرصة للعدد الكبير من اللاجئين الليبريين للإدلاء بأصواتهم. لذلك، فإن إعادة التوطين الفوري للاجئين على نحو طوعي أمر هام.

ويضطلع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور هام في عملية السلام الليبرية، وهو سيواصل الاضطلاع بذلك. وسيضطلع فريق الرصد أيضا بدور هام في عملية الانتخاب لكفالة أمن الموظفين الدوليين وحمايتهم. وفي هذا السياق أيضا، نرحب بالتعاون بين فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

وتعتقد السويد أن إطالة أمد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وتمديد فترة مهامها وفقا لتوصيات الأمين العام سيعززان عملية السلام والديمقراطية في ليبريا. لذلك سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا الآن.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أرحب بالسفير بول، سفير ليبريا، في مجلس الأمن، وهو موجود هنا في ظل ظروف أكثر إيجابية من تلك الظروف التي كانت سائدة في الماضي.

وإن ليبريا تعيش الآن فترة من الأمل بعدما عانت مأساة شديدة في السنوات السبع الماضية. وتدخل عملية السلام مرحلتها النهائية مع بداية العملية الانتخابية. ومثلما أبلغنا الأمين العام، تنشأ حاليا عوامل إيجابية للغاية في ليبريا لم يكن ممكنا تصورها قبل أشهر، وهي توفر لنا أملا جادا في أن يكون بإمكان ليبريا أن تشرع في عملية انتخابية سلمية في ظل حالة أمنية مقبولة.

وأود أن أذكر بعض تلك العوامل. لقد وصفنا في الماضي بتفصيل كبير المشاكل التي تواجهها ليبريا. لذلك لا أريد في الحقيقة أن أفوت هذه الفرصة لأبرز الأشياء الجيدة التي تحدث. إن السلام النسبي لا يزال سائدا في جميع أنحاء البلد. ولقد تحققت إنجازات جديرة بالذكر في عملية نزع السلاح. وموظفو فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سينشرون قريبا في المقاطعتين اللتين لا ينتشران فيهما حتى الآن. والسكان المدنيون أخذوا يشعرون بالثقة على نحو تدريجي. وإعادة تنشيط المجتمع المدني والأحزاب السياسية جارية الآن. وجماعة حقوق الإنسان لا تزال تكتسب قوة وتبرز وجودها في المجالين السياسي والاجتماعي في البلد. ومجتمع المساعدة الإنسانية يواصل توسيع نطاق عملياته داخل ليبريا، وهو يزيد من إمكانية وصوله الى السكان في تلك المناطق.

إن هذه الحقائق مؤشر لحقيقة أنه يبدأ حل الأزمة الليبرية بطريقة إيجابية. وبعبارة أخرى، يمكن للظروف السائدة في ليبريا أن توفر أساسا معقولا لتنظيم الانتخابات وإجرائها يوم ٣٠ أيار/مايو. وهذا الأمر، مثلما أبلغنا سفير ليبريا في بيانه، أساس ممكن لولادة الأمة الليبرية من جديد.

وعلى الرغم من هذا كله، توجد بعض المسائل التي تقلقنا والتي يتعين على المجتمع الدولي أن يكون حذرا إزاءها. فأولا، إن ثلث المقاتلين لا يزال يتعين نزع سلاحهم. وهذا عامل مثير للقلق وعامل نأمل ألا يترك أثرا سلبيا على العملية.

وثانيا، إن الوقت المتبقي لإجراء الانتخابات هو بلا شك وقت قصير للغاية. وعلاوة على ذلك، يوجد تأخير في تشكيل اللجنة المستقلة الجديدة المعنية بالانتخابات والمحكمة العليا المعاد تشكيلها. ويجدر التساؤل عما إذا كان هناك وقت كاف لإجراء الانتخابات في التاريخ المحدد. ومع ذلك، فمن الأهمية القصوى أن تجري تلك الانتخابات في الموعد المحدد لها.

ولقد وردنا مؤخرا مزيد من الأنباء الطيبة. فلقد أفاد آمر قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن الألغام أزيلت من الأراضي في ليبريا. وهذا سيمكن الشعب من التحرك في جميع أنحاء البلد دون الخوف من وجود ألغام في طريقهم. وينبغي لهذا الأمر أن ييسر عودة اللاجئين الذين يريدون أن يشاركوا في العملية الانتخابية. ومع ذلك، أعتقد أيضا أنه من وجهة نظر المجتمع الدولي - الذي يعلق أهمية كبرى على التخفيف من الآثار التي تخلفها الألغام المضادة للأفراد - فهذا الأمر مثال على كيفية حل مشاكل من هذا القبيل عندما تتوفر الموارد لذلك.

وأخيرا، أود أن أشكر وأهنئ الأمين العام، وممثله الخاص، وموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الدور الذي اضطلعوا به وما زالوا يضطلعون به في ليبريا. فقبل أشهر قليلة، في عام ١٩٩٦، كنا نشهد حالة في ذلك البلد بدا حلها أمرا متعذرا. ومع ذلك، نرى الآن أن الليبريين يشرعون في القيام بعمل جاد من أجل مستقبلهم. ونحن نتمنى لهم كل النجاح ونهنئهم على ما يقومون به.

وفي هذا الإطار، يجب علينا إذن أن نبدأ الانتقال نحو النقطة التي ستستطيع ليبريا فيها أن تعمل على استقرار الحالة السياسية والأمنية مع تشكيل حكومة تتمتع بالشرعية في الداخل والخارج. وهذا يعني أن منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والبلدان المانحة، يجب أن تعطي أولوية كبرى لليبريا، بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، فيجب أن نكفل قيام ترابط سلس بين المسؤوليات التي يضطلع بها المجلس - وهي المسؤوليات التي ستنتهي إذا سار كل شيء في ليبريا على ما يرام في المستقبل القريب - والانتقال نحو دعم التعاون من أجل التنمية التي هي في نهاية المطاف المصدر الوحيد الوطيد للسلام، حيث أنها تقلل من الفقر وتولد فرص العمالة وتحقق المصالحة بعد هذا الصراع الرهيب. ومن مسؤوليتنا أن نكفل قيام ذلك الترابط بين مرحلة السلام والأمن ومرحلة تعزيز التنمية.

فلجميع هذه الأسباب التي وصفناها، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس، وهو القرار الذي سيمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ونود مرة أخرى أن نهنئ جميع الأشخاص الذين جعلوا من هذه العملية عملية ممكنة، ولا سيما قادة ليبريا وشعبها على الأعمال التي يقومون بها حاليا.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن التاريخ الحديث لليبريا لا يمكن وصفه إلا بالمأساة. فبعد سبع سنين من الحرب الأهلية بات الهيكل التحتي للوطن محطما، ونسيج المجتمع مفككا. ومما يدعو الى الارتياح إذن أن نلاحظ أنه منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام توجد دلائل على أن الحالة في ليبريا بدأت في الاستقرار. فلا يوجد تقارير عن حدوث خرق لإطلاق النار منذ أكثر من شهرين، وحدث بعض التحسن في الحالة الإنسانية. ومع ذلك، فإن ما حدث مؤخرا من مصادرة كمية كبيرة من الأسلحة من مقر إقامة عضو متقاعد في مجلس الدولة لإشارة واضحة الى أن الحالة في ليبريا ما زالت محفوفة بالمخاطر.

ومن الضروري بوجه خاص أن يتوخى المجتمع الدولي اليقظة في هذا الوقت الذي يجري فيه التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ أيار/ مايو. فالجدول الزمني لإجراء الانتخابات ضيق للغاية. ومن الضروري أن تضاعف الأطراف الليبرية جهودها بغية ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في موعدها المقرر باعتبارها مرحلة هامة من عملية السلام في ليبريا. وستتيح هذه الانتخابات، إذا أجريت في موعدها وبطريقة حرة ونزيهة، أول فرصة لشعب ليبريا للإعراب عن رأيه فيما يتعلق بطريقة حكمه وبمن يحكمه، وبالتالي تمهيد الطريق لإنشاء أساس راسخ للمصالحة الوطنية.

وتتعزز صلاحية أية انتخابات عندما تحظى بمشاركة أكبر عدد ممكن من الناخبين. والانتخابات في ليبريا ليست استثناء. فمن شأن مشاركة المواطنين العائدين من الأماكن التي لاذوا بها في البلدان المجاورة أن تعزز تعزيزا كبيرا مشروعية الانتخابات. وبالتالي، سيكون من الأهمية بمكان تحسين الحالة في الموقع ليشعر اللاجئون بالأمان الكافي للعودة طوعيا. وهذا أمر هام لا من وجهة نظر إنسانية فحسب بل أيضا من أجل تعضيد العملية الانتخابية من خلال تعزيز مشروعيتها.

واسمحوا لي أن أؤكد في هذا السياق على أهمية استمرار وجود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الحفاظ على بيئة آمنة في ليبريا. وتعترف اليابان بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، التي تعمل بشكل وثيق مع فريق الرصد، تضطلع بدور أساسي في عملية السلام، وهي تعتقد أن بإمكان البعثة أن توسع نطاق دورها ليشمل العملية الانتخابية. وبالتالي يرحب وفدي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر إضافية، أي لغاية ٣٠ حزيران/يونيه.

ولا شك في أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة سيكون حجر زاوية في عملية السلام. ولكن الانتخابات ليست إلا بداية، وسيكون الطريق صوب السلام الحقيقي والدائم طريقا شاقا. والجراح التي سببتها الحرب الأهلية الطويلة الأمد عميقة وليس من السهل تضميدها، ولا بد من استعادة النسيج الاجتماعي - الاقتصادي في ليبريا كأمة واحدة. وإن تحقيق المصالحة الوطنية ووضع إطار لتسوية سياسية حقيقية مهمتان صعبتان أمامنا.

وكما قيل من قبل، يتحمل الشعب الليبري ذاته المسؤولية الرئيسية عن إنجاز هذه المهام. ولكن بينما يتعين على الشعب الليبري أن يحتل مكانه في الطليعة، فإن على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يكون على استعداد لدعمه بيد المساعدة. وأود بالنيابة عن حكومة بلادي أن أعلن أن اليابان على استعداد للقيام بدور جاد في جهود المساعدة هذه. وفي الحقيقة، قدمت اليابان بالفعل مساعدة انتخابية من خلال إسهامها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا. وبتقدم الأعمال التحضيرية للانتخابات ستنظر اليابان أيضا في تقديم طائفة واسعة من وجوه المساعدة إلى شعب ليبريا، بما في ذلك إمكانية تمويل شراء المعدات الخاصة بالانتخابات وإرسال الموظفين للقيام بالمراقبة في الانتخابات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد لبذل قصارى جهده لضمان وصول عملية السلام الجارية، التي أظهرت في الأسابيع القليلة الماضية بوادر تقدم مشجعة، إلى خاتمة ناجحة.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اتخذت ليبريا خلال فترة الولاية هذه خطوات هامة نحو الأمام في المجالين السياسي والأمني. وأهم ما في الأمر أن هناك إمكانية حقيقية لإجراء انتخابات في جو بعيد نسبيا عن القتال

والترهيب. لقد طرأ تقدم في مجال نزع السلاح، ونشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كل جزء من أجزاء البلد تقريبا. وفي إطار عملية "الحمل المضمون" نقلت القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة ٢٠٠ ١ فرد إضافي من حفظة السلام التابعين لدول غرب أفريقيا، مما ساعد فريق الرصد على توسيع نطاق وجوده مع بدء الأعمال التحضيرية للانتخابات.

ولكن الأخطار التي تواجه السلام لا تزال قائمة، ولا بد لنا أن نستمر في توخي اليقظة. فلم ينزع سلاح أعداد كبيرة من المقاتلين والفصائل، بالرغم من أنها غير موجودة رسميا بعد ٣١ كانون الثاني/يناير، لم تفكك بعد هياكلها القيادية والتوجيهية. ولا يزال فريق الرصد يكتشف الأسلحة في مختلف أجزاء البلد، حتى في مونروفيا. والمخاطر في هذه الانتخابات كبيرة، وخطر العنف لم يختف بعد. ونحن نناشد زعماء الفصائل السابقين ومقاتليهم استكمال عملية نزع السلاح بتسليم جميع الأسلحة المتبقية إلى فريق الرصد.

إن الشعب الليبري يستحق أفضل انتخابات ممكنة، وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء التأخير في تعيين لجنة الانتخابات المستقلة. وبمرور كل يوم، يصبح الموعد النهائي المقرر في ٣٠ أيار/ مايو تحديا متزايدا نظرا للعمل السوقي الكبير الذي تقتضيه الانتخابات الحرة والنزيهة. ونحن نأمل في تعيين لجنة الانتخابات والمحكمة العليا وبدء عملهما دون مزيد من التأخير.

ونحن نهتم بشكل خاص بتهيئة المناخ اللازم الذي يتيح لجميع المرشحين التنافس علانية على قدم المساواة ولجميع المواطنين التصويت بحرية في هذه الانتخابات. ونود تحقيق الوصول المتكافئ للأحزاب السياسية المختلفة إلى وسائل الإعلام، وخاصة الإذاعة، لتمكينها من تبادل وجهات نظرها مع أكبر عدد ممكن من المواطنين. ويلاحظ تقرير الأمين العام أهمية الاتصالات الإذاعية لتثقيف الناخبين، ونحن نتطلع إلى مزيد من التفاصيل حول خطط الأمم المتحدة للبرامج الإذاعية.

وتؤيد الولايات المتحدة أكبر مشاركة طوعية ممكنة من قبل الليبريين في العملية الانتخابية. وينبغي للحكومة الليبرية والسلطات الانتخابية، والدول الأعضاء التي يوجد فيها لاجئون ليبريون، بذل أكبر جهد ممكن لتحقيق هذا الهدف.

وبالتصويت اليوم لصالح مشروع القرار، تؤيد الولايات المتحدة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى نهاية حزيران/يونيه لتمكينها من تقديم المساعدة للأعمال التحضيرية للانتخابات ومراقبتها. ونرحب بالضمانات التي قدمتها الأمانة العامة للمجلس بأن الأنشطة الانتخابية الجديدة يمكن تنفيذها في إطار الموارد الحالية للبعثة. ونحن نشيد بجميع من قدموا إسهامات مالية وغيرها من أشكال الدعم للانتخابات في ليبريا. وينبغي الاستفادة من الإسهامات الطوعية المقدمة للانتخابات بصورة كاملة قبل البدء بتمويل الأنشطة الانتخابية من ميزانية البعثة. وفور انتهاء الانتخابات، بما في ذلك إجراء جولة ثانية إذا لزم الأمر، ينبغي إنهاء دور المراقبين العسكريين وينبغي أن تبدأ البعثة بإنهاء عمليتها. ونود أن نرى استمرار بعض أنشطة البعثة، وخاصة رصد حقوق الإنسان، في صورة برامج خاضعة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بعد أن تختتم البعثة مهمتها بصورة رسمية.

وتتطلع ليبريا والمجتمع الدولي إلى الانتخابات على أمل أن تكون حلقة العنف الطويلة والمدمرة قد وصلت إلى نهايتها. وقد أسهمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بالتعاون مع فريق الرصد، إسهاما كبيرا في عملية السلام بتحقيق تقدم أكبر بكثير من أي وقت مضى. وأن دور فريق الرصد في توفير الأمن يحظى بأهمية أساسية ولا يزال ضروريا في المرحلة الأخيرة من الفترة الصعبة المؤدية إلى الانتخابات.

وسيبرهن شعب ليبريا قريبا أنه يستطيع أن ينتخب بطريقة سلمية زعماء جددا للمستقبل. وإننا نتمنى له أن يحقق، بالتعاون مع فريق الرصد، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمجتمع الدولي، وأصدقاء ليبريا من المجتمع الدولي، أكبر نجاح ممكن في هذا المجهود الديمقراطي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار (S/1997/254) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ١١٠٠ (١٩٩٧).

لا يوجد متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠